14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تصدر عن مجلس الأمناء في 19 يناير 1968م

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الأربعاء 14 يناير 2026 م الموافق 25 رجب 1447 هـ - العدد 18060 - السنة 57 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

خطاب الرئيس العليمي

نبيل غالب

كان خطاب الرئيس الدكتور رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الذي ألقاه يوم السبت الماضي، خطابًا هامًا، أعلن فيه عن استلام المعسكرات في محافظتي حضرموت والمهرة والعاصمة المؤقتة عدن وباقي المحافظات المحررة بنجاح كامل. كما أعلن عن تشكيل اللجنة العسكرية العليا تحت قيادة قوات تحالف دعم الشرعية لتوحيد القوات والتشكيلات العسكرية.

الرئيس العليمي كان واضحًا في دعوته الجميع إلى وحدة الصف والتكاتف والعمل على تغليب الحكمة، والتزام القيادة بتحقيق المطالب العادلة للجميع وضمان حقوق أبناء المحافظات الجنوبية، والعمل على تعزيز الأمن وسد أي اختلالات أو فراغات أمنية، والالتزام بالشراكة الوثيقة مع الأشقاء في قيادة تحالف دعم الشرعية والمجتمع الدولي.

في الرسالة التي تضمنها خطاب الرئيس العليمي، ما التأكيد على عقد مؤتمر الحوار الجنوبي-الجنوبي المزمع انعقاده في الرياض، إلا خطوة هامة نحو حل القضية الجنوبية وتحقيق الاستقرار في اليمن.

المملكة العربية السعودية دعمت هذا الحوار، ويشارك فيه مختلف المكونات السياسية والاجتماعية الجنوبية. وانعقاده فرصة لتحقيق الاستقرار والسلام في اليمن، ولكنه يتطلب تعاونًا وتفاهمًا بين جميع الأطراف المعنية.

أمام معطيات كل هذه المتغيرات، ينتوقع المواطن أن تعكس اهتمامه بمستقبل البلاد ويرغب في معرفة الخطوات التي ستتخذ لتحقيق الاستقرار والتنمية، وتحسين الظروف المعيشية وضمان استمرار الخدمات الحيوية، وتعزيز الاستقرار والأمن، ودعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، والعمل على مكافحة الإرهاب والأسلحة المهربة.

وهنا يضع المواطن كل هذه القضايا أمام أولوياته في الحياة والعيش بكرامة. ويجب ألا نغفل التأثير على الوضع السياسي والعسكري والاقتصادي والخدمي في تعزيز الوحدة الوطنية.

التركيز على أهمية الوحدة الوطنية والتعاون بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية، وتسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الأوضاع، هو الضمان الحقيقي لتصحيح المسار.

هذه الأفكار يمكن أن تساعد الرئيس العليمي وقيادة الدولة في تثبيت دعائم الدولة وتحقيق الاستقرار والتنمية في اليمن. والله الموفق.

للتأمل:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت، فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا.

الخطوط الجوية اليمنية تصدر بياناً حول الادعاءات المسيئة للشركة

عدن/ خاص:

أصدرت شركة الخطوط الجوية اليمنية، أمس، بياناً رسمياً توضيحياً، تضمّن تحذيراً قانونياً نهائياً للرأي العام والجهات المختصة، رداً على الادعاءات الكاذبة والمضللة والخطيرة الصادرة عن المدعو عدلي علي محمد البغدادي.

ووفقاً للناطق الرسمي باسم الخطوط الجوية اليمنية، فإن المدعو عدلي البغدادي تعمد من خلال ادعاءاته الإساءة المتعمدة إلى الخطوط الجوية اليمنية وقياداتها، ومحاولة تشويه سمعة مؤسسة وطنية سيادية، والزج بها في ادعاءات تمس النزاهة المؤسسية والأمن الوظيفي وسلامة الطيران، مؤكداً أن الخطوط الجوية اليمنية تصدر هذا البيان لوضع حد نهائي لحملة التضليل، وتضع الرأي العام والجهات الرسمية والقانونية أمام حزمة من الحقائق بوضوح وحزم ودون أي تهاون.

وأوضح الناطق أن الادعاءات المتضمنة مزاعم الإقصاء والتمييز المناطقي، هي مزاعم تُعد افتراءات مكشوفة لا أساس لها من الصحة، وتندرج ضمن محاولات التشويه المتعمدة، فالمؤسسة تُدار وفق القوانين واللوائح النافذة، وتُطبق معايير مهنية صارمة قائمة على الكفاءة والانضباط ومتطلبات السلامة الجوية، دون أي اعتبارات مناطقية أو ولاءات شخصية، مؤكداً أن أي محاولة للزج بالمؤسسة في خطاب مناطقي تُعد سلوكاً مرفوضاً وخطيراً تتحمل الجهة التي تروجه مسؤوليته القانونية الكاملة.

وأضاف بشأن مزاعم الاختطاف والتهديد أن الخطوط الجوية اليمنية تنفي نفيًا قاطعًا ومطلقًا أي صلة لها أو لأي من قياداتها بمثل هذه الادعاءات الخطيرة، وتؤكد أن إطلاق اتهامات جنائية على هذا النحو دون بلاغات رسمية أو أدلة قانونية أو أحكام قضائية يُشكل جريمة تشهير وإساءة متعمدة.

وأكد الناطق على مضي الشركة دون تراجع في حماية سمعتها وكيانها المؤسسي وهيبة أنظمتها، وعدم ترددها في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والقضائية بحق كل من يثبت تورطه في نشر الأكاذيب أو التشهير أو الإساءة المتعمدة، أيًا كان، ودون استثناء، محذراً من الاستمرار في تداول أو ترويج هذه الادعاءات، مؤكدا أن أي تصعيد إعلامي غير مسؤول سيُقابل بتصعيد قانوني مباشر، مجددا الدعوة لكافة موظفي الشركة إلى الالتزام بالقنوات القانونية والمؤسسية، باعتبارها السبيل الوحيد المشروع لمعالجة أي تظلمات.

لجنة التحقيق الوطنية تدعو من تعرضوا للانتهاكات إلى تقديم بلاغاتهم

عدن / سبأ:

دعت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان، كل من تعرض للانتهاكات أو من لديهم معلومات موثقة حولها في المحافظات، الى التواصل معها لتقديم بلاغاتهم الرسمية.

واهابت اللجنة في بيان صادر عنها، نشرته وكالة الانباء اليمنية (سبأ)، بكافة الأخوة المواطنين والمواطنات الذين تعرضوا لانتهاكات تتعلق بالاعتقال التعسفي، والتعذيب، أو الإخفاء القسري، أو من لديهم معلومات موثقة حول هذه الانتهاكات في محافظات عدن، ولحج، والضالع، وحضرموت، وكافة المحافظات التواصل معها لتقديم بلاغاتهم الرسمية.

واوضحت اللجنة ان تقديم البلاغات يتم عبر الزيارة المباشرة او التوجه إلى مقرات ومكاتب اللجنة الوطنية في المحافظات: عدن (خورمكسر - حي السفارات)، وتعز (شارع جمال)، ومأرب (شارع 26 سبتمبر)، او التواصل الميداني عبر التواصل مباشرة مع راصدي اللجنة الميدانيين المتواجدين في كافة المحافظات.

واشارت اللجنة الى ان تقديم البلاغات الإلكترونية يتم عبر الموقع الإلكتروني من خلال النافذة الخاصة بالبلاغات المتاحة على الرابط التالي: (WWW.NCIYE.ORG)، او البريد الإلكتروني الرسمي المخصص لاستقبال الشكاوى: (REPORT@NCIYE.ORG)، او التطبيق الذكي عبر تطبيق اللجنة المتوفر على متجر (GOOGLE PLAY) تحت اسم: (NCIAVHR).

ولفتت اللجنة الى ان ذلك يأتي استمراراً لجهودها في مجال الرصد، والتوثيق، والتحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وضمانا لإيصال صوت الضحايا وتحقيق العدالة.

واكدت اللجنة اتخاذها تدابير خاصة لحماية سرية المعلومات المسجلة بما في ذلك هوية الضحايا والشهود، وتنظر إلى حماية الشاهد والضحية كعنصر أساسي في جهودها المبذولة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها.. مجددة دعوتها للجميع للتعاون من أجل حماية حقوق الإنسان.

يوميات

هل من عودة للاقتصاد المغيّب؟

يكتبها/ د. محمد قباطي

عدن والاقتصاد الغائب: مفارقة المدينة التي وُلدت من الميناء

في مدينة وُلدت من التجارة، وتشكّلت هويتها من الميناء والانفتاح، يُصبح تغييب الاقتصاد عن النقاش العام ضربًا من إنكار الذات.

عدن لم تكن يومًا هامشًا في تاريخ اليمن، بل كانت بوابته الطبيعية إلى العالم، ومختبره المبكر لبناء الدولة الحديثة، ومنصته الأولى للاقتصاد والخدمات.

ومع ذلك، يبدو المشهد العام اليوم مفارقًا حدّ الصدمة: خطاب سياسي وإعلامي مثقل بالتحذير، مستغرق في تعداد الإخفاقات، بينما يغيب السؤال الأكثر إلحاحًا: أين موقع عدن واليمن من التحولات الاقتصادية الكبرى التي تعيد رسم خرائط النفوذ في الإقليم؟

إن الخطر الحقيقي لم يعد محصورًا في تكرار نماذج الانهيار التي عرفناها، بل في أن نستيقظ وقد خرجنا نهائيًا من الحساب، لا بوصفنا أزمة سياسية فحسب، بل كفراغ اقتصادي وجغرافي لم يعد أحد في الإقليم مضطرًا إلى أخذه بجدية.

فالاقتصاد اليوم لم يعد قطاعًا من القطاعات، بل لغة القوة الجديدة، وأداة إعادة التموضع، ومعيار الحضور أو الغياب في منظومات الإقليم.

الذاكرة الوطنية بين الفهم والجمود: حين يتحول الاستدعاء إلى عائق

لا يمكن لعدن - ولا لليمن عمومًا - أن تتنصل من ذاكرتها، فالمدن، مثل الدول، لا تُبنى في فراغ، ولا تستقيم دون وعي تاريخي يربط الحاضر بالماضي.

غير أن الإشكال يبدأ حين تتحول الذاكرة من بوصلة للفهم إلى عبء على الرؤية، ومن أداة للتعلم إلى خطاب دائري يعيد إنتاج العجز ذاته، ويكتفي بتسمية الألم دون تفكيك أسبابه البنيوية أو اقتراح مخارج عملية.

كثير من الكتابات اليمنية تنشغل بإعادة توصيف السقوط: كيف حدث؟ ومن تسبب فيه؟ ولماذا تكرر؟

لكنها نادرًا ما تنتقل إلى السؤال الأهم: كيف يمكن إعادة التموضع في عالم تغيّرت فيه أدوات القوة، ولم تعد السياسة وحدها كافية لتأمين موقع الدول أو حماية مجتمعاتها؟

فالذاكرة حين تُستحضر بلا أفق، تُطمئن الضمير لكنها تُعطّل الخيال، وتحوّل النقد إلى طقس لغوي لا إلى مشروع تغيير.

عدن بوصفها مشروع دولة لا رمز صراع: الاقتصاد أساس الاستعادة

عدن لم تكن يومًا مجرد رمز سياسي أو عاصمة سابقة أو ساحة نزاع، بل مشروع دولة متكامل الأركان.

مدينة تأسست على منطق الوظيفة الاقتصادية: ميناء عالمي، منطقة عبور، مركز خدمات، وبوابة تواصل بين آسيا وإفريقيا والخليج.

هذا المشروع لم يسقط لغياب الإمكانات، بل جرى تعطيله سياسيًا، وتجفيفه إداريًا، وإقصاؤه عن دوائر القرار، حتى تآكل دوره وانحسرت وظيفته.

إن استعادة عدن لا تكون بتكثيف خطاب المظلومية أو اجترار سرديات الماضي، بل بإعادة الاعتبار لوظيفتها الاقتصادية، ولمفهوم الدولة الذي نشأت عليه: دولة مؤسسات، لا دولة شعارات؛ دولة خدمات وإدارة، لا دولة جباية وفوضى.

ومن دون هذا التحول، ستظل عدن حاضرة في الخطاب، غائبة في السياسات، ومعلّقة بين ما كانت عليه وما يمكن أن تكونه.

من فائض التحذير إلى غياب الرؤية: حين يفسّر الخطاب الفشل ولا يمنعه

المشكلة في اليمن اليوم ليست في نقص التحذير، بل في فيضه.

لقد خبر اليمنيون، وعدن في مقدمتهم، كلفة العنف والانقسام والانهيار بما يفوق أي توصيف.

ومع ذلك، ما يزال الخطاب العام يعيد إنتاج اللغة ذاتها، وكأن إعادة تسمية المأساة كفيلة بمنع تكرارها.

جلد الذات قد يمنح شعورًا أخلاقيًا بالبراءة، لكنه لا يبني ميناءً، ولا يعيد تشغيل منطقة حرة، ولا يستقطب استثمارًا، ولا يخلق فرصة عمل.

وحين يتحول التحذير إلى خطاب مهيمن، فإنه يشرح الفشل دون أن يمنع تكراره، ويُفسّر الانهيار دون أن يضع أسسًا لتجاوزه.

الخطورة هنا ليست في النقد، بل في أن يتحول النقد إلى بديل عن الفعل، والتحليل إلى تعويض نفسي عن غياب القرار.

الاقتصاد مدخل الاستقرار ومنع التهميش: عدن في الإقليم المتغير

في محيط عدن، تعيد دول المنطقة تعريف مفهوم الأمن من بوابة الاقتصاد.

السعودية عبر رؤيتها 2030 لم تنتظر اكتمال التسويات السياسية لتعيد بناء قوتها، ودول الخليج بنت نفوذها على اللوجستيات، والطاقة، والتكامل التجاري، والاقتصاد الرقمي.

مصر خاضت إصلاحات قاسية لتثبيت الدولة، والمغرب ربط التصنيع بالانفتاح الإفريقي، فيما تعيد الجزائر هندسة موقعها الطاقوي والصناعي.

هذه التجارب تؤكد حقيقة واحدة: الاقتصاد لم يعد نتيجة مؤجلة للاستقرار السياسي، بل أداة لصناعته، ومدخلا لإعادة بناء الدولة ومكانتها.

وبالنسبة لعدن، لم يعد السؤال كيف نتفادى الأسوأ، بل كيف نمنع تهميش المدينة واليمن عن موجة التحول الجارية.

ففي عالم يتشكل بسرعة، لا مكان للفراغات الطويلة، ولا للكيانات التي تكتفي بتفسير أزماتها دون أن تعيد تعريف دورها ووظيفتها.

تقرير بيئي: نفوق الجمبري في محمية ديطوح بسقطرى ظاهرة طبيعية

حديبو / سبأ :

أكد تقرير بيئي أن نفوق الجمبري في شاطئ محمية ديطوح بمحافظة أرخبيل سقطرى، يعد ظاهرة طبيعية مرتبطة بعوامل بيئية ومناخية مؤقتة ولا تشكل في وضعها الحالي خطرًا بيئيًا أو صحيًا.

وقال التقرير الصادر عن اللجنة المكلفة من فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بالنزول إلى المحمية للاطلاع على الظاهرة، حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه، أن نتائج النزول أكدت سلامة النظام البيئي للمحمية، مشيرًا إلى أهمية استمرار الرصد والمتابعة العملية لضمان الحفاظ على هذا الموقع البيئي الفريد وتعزيز الجهود الوطنية والدولية لحماية التنوع الحيوي في أرخبيل سقطرى بما يحقق الاستدامة البيئية للأجيال القادمة.

وشدد التقرير على ضرورة الحفاظ على محمية ديطوح من أي أنشطة بشرية غير منظمة عبر تطبيق القوانين واللوائح البيئية المنظمة للمحميات الطبيعية، موصيًا بتوفير وتجهيز مختبرات بيئية متخصصة لفحص وتحليل مثل هذه الظواهر البيئية، وبناء وتعزيز قدرات فريق الهيئة العامة لحماية البيئة، والتعاون والشراكة مع الجامعات والمراكز البحثية والمختبرات المعتمدة محليًا وإقليميًا.

إزالة الرمال من طريق العلم -دوفس في أبين لتعزيز السلامة واستمرارية الحركة

أبين/ خاص:

نفذت المؤسسة العامة للطرق والجسور - عدن، بتمويل من صندوق صيانة الطرق والجسور المركز الرئيسي بالعاصمة المؤقتة عدن، أعمال إزاحة الرمال المتراكمة من طريق العلم - دوفس بمحافظة أبين، في إطار الجهود الرامية إلى الحفاظ على جاهزية الطرق وتأمين حركة السير للمواطنين والمركبات.

وتأتي هذه الأعمال بعد تزايد تراكم الرمال على مقاطع من الطريق نتيجة العوامل الطبيعية، ما شكّل عائقا أمام الحركة وهدد سلامة مستخدمي الطريق، خاصة أنه من الطرق الحيوية التي تربط مناطق عدة وتُستخدم بشكل يومي.

وأكد المهندس عباس صالح أحمد، مدير عام الصيانة الطارئة في صندوق صيانة الطرق، أن تنفيذ هذه الأعمال يندرج ضمن أولويات الصندوق في الاستجابة السريعة للحالات الطارئة، موضحا أن أعمال إزاحة الرمال من طريق العلم - دوفس تهدف إلى ضمان استمرارية الحركة المرورية، وتقليل مخاطر الحوادث، والحفاظ على البنية التحتية للطريق من التدهور.

وواصل: هذه التدخلات السريعة تُعد جزءا أساسيا من مهام الصيانة الطارئة التي ينفذها الصندوق بالتنسيق مع المؤسسة العامة للطرق والجسور، بما يخدم المواطنين ويعزز السلامة العامة.

وأشار المهندس عباس إلى أن الصندوق سيواصل تنفيذ تدخلات مماثلة في عدد من الطرق المتأثرة، وفق خطط فنية مدروسة، وبما يسهم في تحسين كفاءة شبكة الطرق ودعم حركة النقل والتنمية المحلية.

وتعكس هذه الأعمال حرص الجهات المنفذة والممولة على الحفاظ على الطرق الحيوية ومعالجة العوائق الطارئة أولا بأول، بما يضمن خدمة مستدامة وآمنة للمواطنين في محافظة أبين والمحافظات المجاورة.

بسط عشوائي على أرض مطار عدن المستقبلي في بئر أحمد

عدن/ خاص:

تلقت وحدة حماية الأراضي بلاغاً يفيد بقيام مسلحين بالبناء على جزء من أرضية مطار عدن المستقبلي في منطقة "بئر أحمد" شمال مديرية البريقة بالعاصمة عدن.

وبناءً على البلاغ الذي استلمته عمليات الوحدة، وجه قائد وحدة حماية الأراضي، المقدم كمال الحالمي، قوة من طوارئ الوحدة بالنزول إلى الموقع للتأكد من صحة البلاغ، وعند وصول القوة، تبين أن البلاغ كان صحيحاً، وأن جزءاً من أرضية مطار عدن المستقبلي تعرض لبناء مستحدث، وباشرت قوة الطوارئ إزالته على الفور.

وأكد المقدم كمال الحالمي أن أراضي الدولة "خط أحمر" لا يمكن الاستيلاء عليها من قبل أي طرف مهما كان نفوذه، مشدداً على أن أي اعتداء على أملاك الدولة سيتم إنهاؤه وإزالته طال الزمن أو قصر.

وأوضح أن وحدة حماية الأراضي مستمرة في أداء مهامها بوتيرة أعلى من ذي قبل، نافياً الإشاعات التي تزعم توقف عملها، واصفاً تلك الإشاعات بأنها محاولة لزرع القلق والتحريض على إعادة فوضى النهب والاقتتال حول الأراضي والممتلكات العقارية للدولة.

ودعا الحالمي المواطنين إلى الإبلاغ عن أي أعمال بناء أو بسط تطال مؤسسات الدولة، وذلك عبر التواصل مع الجهات المختصة في المديريات أو وحدة حماية الأراضي.

الجدير بالذكر أن وزارة النقل كانت قد قامت بمسح الموقع في مديرية البريقة وحددت مساحة الأرض لإنشاء مطار عدن المستقبلي المدني في بئر أحمد، وحاول مسلحون حينها البسط على أجزاء كبيرة منها بقوة السلاح، إلا أن وحدة حماية الأراضي تمكنت من إخراجهم بعد اشتباكات أسفرت عن إصابة قائد طوارئ الوحدة، عبدالصمد العمري، وفي الوقت الراهن، استغل البعض إشاعات توقف وحدة حماية الأراضي عن أداء مهامها، للقيام بأعمال بسط عشوائي، مما استدعى صدور توجيهات مباشرة من القائد الحالمي بإزالة البناء المستحدث فوراً.